

18 أوت 2015

1630

من وزير المالية
إلى

الموضوع: النظام الجبائي المطبق على عملية بيع على أساس اتفاق شفاهي
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 28 أفريل و 27 جويلية 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه أنّ السيد
سنة 1989 على أساس اتفاق شفاهي وبدون أيّ كتب من السيد
قطعة أرض تمسح 33 م² مرقمة بعدد 46 من المثل التقسيمي المعد من قبل ديوان
للرسم العقاري عدد بسعر 1.650 دينار. مبيّنين أنّ
المفوت السيد
يقرّ بتوصّله بثمن البيع المذكور. كما أفدتم أنّ
السيد
يعتزم الحصول على كتب في الغرض لتأكيد ملكيته للعقار موضوع
مكتوبكم.

وطلبتم تبعا لذلك معرفة هل أنّ الضريبة بعنوان القيمة الزائدة العقارية ومعاليم التسجيل
والأداء على القيمة المضافة تحتسب على أساس السعر الذي تمّ قبضه عند الاتفاق الشفاهي
سنة 1989 أي على أساس 1.650 دينار.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه طبقا لأحكام الفقرة I من الفصل 6 من مجلة معاليم
التسجيل والطابع الجبائي يتم تسجيل عملية التفويت في ملكية عقار لم يقع في شأنها تحرير
عقد على أساس تصريح تقديري وذلك في أجل 60 يوما من تاريخ التحوّز بالعقار.

ويحتسب المعلوم النسبي المستوجب على عملية التفويت المذكورة والمحدد بـ5% على
أساس ثمن التفويت المصرّح به ضمن التصريح التقديري وذلك بالإضافة إلى معلوم الترسيم
العقاري المحدّد بـ1% وخطايا التأخير المستوجبة.

هذا، وتستوجب الضريبة على الدخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية على عملية التفويت
موضوع مكتوبكم باعتبار القيمة الحقيقية للعقار في تاريخ التفويت بصرف النظر عن الثمن
المدفوع.

أما بالنسبة للأداء على القيمة المضافة فإنّ عملية بيع العقارات من طرف الأشخاص
الذين يقومون عادة بشراء هذه الأملاك لغرض إعادة بيعها تخضع للأداء على القيمة
المضافة، وذلك طبقا لأحكام الفقرة II - 7 من الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة
المضافة.

وعلى هذا الأساس وفي هذه الحالة الخاصة التي تمت فيها عملية التفويت في قطعة الأرض على أساس اتفاق شفاهي وبدون أيّ كتب، فإنّ الأداء على القيمة المضافة يحتسب على أساس الفارق بين ثمن البيع و ثمن الشراء (أي سعر القيمة المصرّح بها من قبل المشتري).

وفي خلاف ذلك وفي صورة تبيّن أنّ السيد _____ لا يقوم عادة بشراء أراضي لغرض إعادة بيعها فإنّ عملية التفويت موضوع الإستشارة لا تخضع للأداء على القيمة المضافة.

وتقبّلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع بكني

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي